

المحاضرة 05: جذور الفكر السياسي في العصور القديمة

1- الفكر السياسي في بلاد الرافدين:

يعتبر السومريون واضعي الفكر السياسي في العراق القديم والكون عندهم لا ينتهي إلى تنظيم بشري والدولة العالمية التي تشمل بلاد الرافدين هي ملك للآلهة وقد خلق الإنسان لخدمتها، اعتبر السومريون الكون دولة منظمة ويقوم الفكر السياسي في بلاد الرافدين على دعامتين :

- الدولة القومية: وهي الكيان السياسي الذي يشمل مجموعة دويلات والهيئة الحاكمة هي مجموعة الآلهة التي يرأسها الإله "أنو" إله السماء.
- الدولة المدنية: هدفها اقتصادي بحت تميزت بالتنافس والصراع من أجل الهيمنة على السلطة السياسية.

تطور الفكر السياسي في بلاد الرافدين في عهد الملك حامورابي (1710 ق.م – 1670 ق.م) الذي وضع قانون سعي بـ " قانون حامورابي " نظمت هذه القوانين في عمود شملت حوالي 285 مادة أكد فيها أن قانونه تنزّل سماوي وهو يتلقاه من إله الشمس وضعها في قالب دستوري من أجل ضبط حقوق الأفراد وواجباتهم كما أسس المجلس التشريعي "مجلس الكبار".

2- الفكر السياسي عند الإغريق:

لم يتبلور الفكر السياسي لدى الإغريق إلا بعد القرن السادس قبل الميلاد، حيث تتركز الحياة السياسية لدى الإغريق حول وجود الحاضرة (دولة المدينة) التي تلعب دور الدولة في عهدنا الحالي والحاضرة هي محور التفكير والتأمل عندهم فهي التنظيم السياسي والاجتماعي الموحد داخل أرض محددة قد تضم مدينة أو عدة مدن وما يلحق بها من أراض ريفية، تميز النظام السياسي للحاضرة بالممارسات بالديمقراطية المباشرة فكان الأفراد يحضرون الاجتماعات العامة ويختارون بأنفسهم من يثقون فهم ليقوموا بالأدوار السياسية وقد عرفت دولة المدينة ممارسة السلطة السياسية عن طريق الهيئات نذكر منها:

- الجمعية العمومية (الإكليزيا): كانت تتكون من المواطنين الأحرار الذين بلغوا سن العشرين وهي أعلى سلطة سياسية يجتمع أعضاؤها عشر مرات في السنة مهمتها التصويت على القوانين والمراسيم وانتخاب القادة العسكريين والقضاة.
- المجلس النيابي: يسمى بمجلس الأعيان أيضا أو مجلس الخمسمائة كانت الجمعية العمومية تنتخب أعضاؤها ليشرفوا على تنفيذ قراراتها يختار رئيس المجلس بالاقتراع أما مهام هذا المجلس فهي : تحضير أعمال الجمعية العمومية، صياغة المشاريع ومراقبة أعمال القضاة ، توجيه الأسطول البحري.

أما أسباطة فكانت السلطة فيها محصورة في يدي مجلسين هما: مجلس الملاك يتكون من سكان المدينة ومجلس الشيوخ يتكون من 28 عضو ينتخبون مدى الحياة و خمسة قضاة كل سنة.

- أ- الفكر السياسي لدى أفلاطون: فصل أفلاطون في أنظمة الحكم التي بإمكانها التحقق في أي مكان وزمان ورتبها حسب الأفضلية وهي:

- 1- الحكومة الأرستقراطية: وهي حكومة الممتازين والحاكم فيها فيلسوف (حكومة الفرد الفاضل) وهذا النوع من الحكام ليس بحاجة إلى قوانين تقيد ففضيلته وحكمته تجعلانه دائما يتخذ القرار الصائب والأصح.
- 2- الحكومة التيموقراطية: وهي حكومة الأقلية العسكرية تصل إلى الحكم بواسطة قوتها ونتيجة فساد الحكومة الأرستقراطية وهي مظهر انحلال الدولة المثالية.
- 3- الحكومة الأوليغارشية: وهي الأقلية الغنية التي تملك المال وهنا تظهر الأغلبية الفقيرة من الشعب لأن الطبقة الغنية تنهي ثرواتها الشيء الذي يوسع الهوة بينها وبين الأغلبية الفقيرة.
- 4- الحكومة الديمقراطية: أو حكومة الشعب وهي انتشار الحرية والمساواة في المجتمع وقمع الفساد ويعود بذلك الحكم للشعب تحقيقا لرغبة الجماهير الفقيرة التي عانت الفقر والحرمان.
- 5- الحكومة الاستبدادية: وتأتي نتيجة فساد الديمقراطية وانتشار الفوضى في المجتمع الشيء الذي يدفع بفرد ما بالأخذ بزمام الحكم والإنفراد به لذلك سميت بحكومة الفرد الطاغية.

هذه الأشكال من الأنظمة حسب أفلاطون تشكل دائرة مغلقة ومتعاقبة الواحدة تلوى الأخرى وأفضل نظام حسبه هو النظام الأرستقراطي، وأسوأ نظام عنده هو النظام الديمقراطي، لكنه تراجع عن هذا الرأي فيما بعد ووضع نظام مختلط الذي يحقق الانسجام والتوازن ينجم عنها الاستقرار وهذا النظام هو الجمع بين الحكمة في النظام الملكي الأرستقراطي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي.

- ب- الفكر السياسي عند أرسطو: يرى أرسطو أن السياسة هي فن الحكم الذي يستمد أصوله من مقوماته الأساسية من واقع الشعوب وأنظمة الحكم السائدة به ، ويرى أرسطو أن الدولة هي الهيئة أو المؤسسة الوطنية التي ينتمي إليها أبناء الشعب وتربطهم بها علاقة روحية تقوم على العادات والتقاليد والقوانين ، أما الحكومة فهي عبارة عن هيئة تنفيذية أو نخبة مسيرة يختارها الشعب لما تمتاز به من قدرة وبراعة وموهبة في القيادة لأنها هي التي تنفذ السياسة العامة للدولة، والدولة عنده أسس من الفرد والعائلة والقرية ويربط أرسطو السياسة بالأخلاق، أما المدينة عنده هي غاية المجتمع ولا يمكن أن تتحقق إلا بثلاث أسس هي: أن تكون محدودة السكان – أن تكون محصنة ضد الأعداء – أن تتألف من عدة طوائف.
- ميز أرسطو بين نوعين من الحكومات: الحكومات الصالحة هي التي تحقق سيادة القانون وسيادته يسودها العدل، والحكومات الفاسدة. نحاول تلخيصها في النقاط التالية:

3- الحكومات الصالحة:

- الحكومة الملكية أو الدستورية: وهي حكومة الفرد الفاضل العاقل العادل، قد يمكن الدولة من تحقيق انجازات نظرا لسرعته في اتخاذ القرارات لكن عيبه يكمن في أن يتحول إلى حكم استبدادي بالإضافة إلى فكرة الوراثة.
- الحكومة الأرستقراطية: هي حكومة الأقلية العادلة أي النخبة التي تحتكر السلطة والعلم ، ميزتها أنها الفئة المؤهلة من ناحية العلم والمال، وعيبها أن حكامها يتجاهلون مطالب الشعب ولا يحسون بما يعيشه.
- الحكومة الديمقراطية: وهي حكم الأغلبية الشعبية ويعتبرها من الأنظمة البناءة لأنه يمنح الفرد فرص متساوية وعيها يكمن في الفوضى التي تنشأ عنها وتؤدي إلى تدهور سياسي.

4- الحكومات الفاسدة:

- الحكومة الطاغية: وهي حكومة الفرد الاستبدادي والنتيجة عن فساد الحكم الفردي الملكي.
- الحكومة الأوليغارشية: وهي حكومة الأقلية الغنية وتأتي نتيجة فساد الحكم الأرستقراطي.
- الحكومة الديماغوجية: وهي حكومة العامة المتبعين أهواءهم أو حكومة الغوغاء وهي ناتجة عن فوضى الديمقراطية.

يفضل أرسطو الحكومة الديمقراطية القائمة على دستور تحدد فيه الصلاحيات.

ت- المدرسة الرواقية: بعد سقوط الحضارة (دولة المدينة) بدأ نوع من الشك في سلامة الأفكار والنظريات التي أتى بها كل من: سقراط، أفلاطون، أرسطو فبدأت تظهر أفكار جديدة من بين هذه المدارس التي ضخت أفكار جديدة نجد المدرسة الرواقية مؤسسها زينو الأكتيومي من أصل فينيقي، كان مبدأ الرواقية يدعو إلى العالمية أو الدولة العالمية فقد كتب "زينو" حول الجمهورية مقبولة ومعجبة بمبدأها "أن الناس لا يجب أن لا يتفرقوا مدنا وشعوبا لكل منها قوانينه الخاصة لأن كل الناس هم مواطنون أخوة ولهم حياة واحدة ونظام واحد للأشياء كما لو كانوا قطيعا موحدًا في ظل القانون المشترك"، وقد أثرت الرواقية في الفكر الروماني فقد أخذت الإمبراطورية الرومانية نظرية التحكم في النفس التي تساعد على استتباب الأمن والاستقرار كما أخذ الرومان فكرة العالمية وانتماء جميع السكان إلى أسرة واحدة تتميز بالولاء للسيادة المطلقة.

3- الفكر السياسي عند الرومان:

لم يكن الفكر السياسي الروماني بمستوى الفكر السياسي اليوناني تبنت الحضارة الرومانية مفهومًا جديدًا مفاده أن الشعب صاحب السيادة تشكلت أنظمة الحكم من الملك ومجلس الشيوخ ومجلس نياي، لم تتميز الحضارة الرومانية بالنقاشات الديمقراطية بالمقابل ركزوا جهودهم على سن التشريعات والقوانين التي من شأنها المحافظة على وحدة الإمبراطورية، لكن هناك بعض المحاولات التي حاول فيها أصحابها طرح أفكار سياسية نذكر منها شخصية شيشرون الذي قام بشرح وتحليل نظرية الرواقيين في القانون الطبيعي، وعنه انتقلت هذه الأفكار إلى الغرب التي كانت مرجعه الأساسي حتى القرن التاسع عشر ميلادي، ويقول شيشرون أنه يوجد قانون طبيعي عام ينبثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر فهو يقول أنه هناك دستور واحد صالح لكل زمان ومكان ولا يتغير ولا يتبدل وهو ملزم لجميع الناس والأمم وأي تشريع مخالف لأحكام الدستور هذا لا يستحق أن يسمى قانونا، ويرى أن القانون الطبيعي لا يجوز تعطيله بأحكام وتشريعات من صنع البشر بل حتى المؤسسات السياسية (مجلس الشيوخ والنواب والشعب) عليهم إطاعة هذا القانون الذي هو من عند الله وبالتالي فالناس سواسية في ضوء هذا القانون.

يعرف شيشرون الدولة بأنها جماعة معنوية من أشخاص يملكون الدولة ويسميه مصلحة الناس المشتركة، وهناك أيضا شخصية رومانية أخرى ساهمت بأرائها السياسية هو "سينيكا" الذي كان مربيا ثم وزير الذي يرى أن الحكومة هي وليدة الشر البشري وحده فهي الدواء الضروري لعلاج الشر المتأصل في البشر وهو الوسيلة الإلهية لحكم البشر وأنهم مطالبون بطاعتها وهكذا يختلف سينيكا وشيشرون مع أرسطو الذي يرى بأن دولة

المدينة إنما هي الصورة التي ينبغي أن تكون عليها الحياة المتحضرة، وأنها الوسيلة الوحيدة لبلوغ خصائص الإنسانية.